الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في إجراءات المرافعات المدنية بين الواقع والتحديات

م.م. محمد فاروق محمود
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية
Mohammdfarooq@aliraqia.edu.iq

تاريخ استلام البحث:2026/4/8 **تاريخ قبول النشر:2026/5/13** **تاريخ النشر:2026/6/11**

المستخلص: يهدف البحث لبيان أثر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تطوير إجراءات المرافعات المدنية في العراق من خلال تحليل الإطار القانوني ومقارنته بالتجارب الدولية. وأثبتت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يسهم في تسريع الفصل في القضايا وتبسيط الإجراءات وتعزيز العدالة الناجزة، لاسيما بعد التحولات التي فرضتها جائحة كورونا. إلا أن تطبيقه في القضاء المدني العراقي يواجه تحديات تشريعية وتقنية وأخلاقية، أبرزها قصور النصوص القانونية وضعف البنية التحتية الرقمية ومخاطر التحيز الخوارزمي. وخلص البحث إلى ضرورة تحديث قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 أو إصدار تشريع خاص بالتقاضي الإلكتروني، مع تطوير البنية التحتية، وتأهيل الكوادر القضائية ووضع ضوابط أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تعزيز كفاءة القضاء وثقة المتقاضين.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المرافعات المدنية، التقاضي الالكتروني، التحديات القانونية، البنية التحتية الرقمية، الاخلاقيات القضائية.

Artificial Intelligence and Digital Transformation in Civil Litigation Procedures: Between Reality and Challenges

Mohammed Farooq Mahmmood
Aliraqia University / College of Law and Political Sciences

Abstract: This research aims to demonstrate the impact of artificial intelligence and digital transformation on the development of civil litigation procedures in Iraq by analyzing the legal framework and comparing it with international experiences. The study establishes that artificial intelligence contributes to accelerating the adjudication of cases, simplifying procedures, and enhancing prompt justice, particularly following the changes imposed by the COVID-19 pandemic. However, its application in the Iraqi civil judiciary faces legislative, technical, and ethical challenges, the most prominent of which are the inadequacy of legal provisions, weak digital infrastructure, and the risks of algorithmic bias. The research concludes that it is necessary to amend the Civil Procedure Code No. 83 of 1969 or enact a special legislation on electronic litigation, alongside developing the infrastructure, training judicial personnel, and establishing ethical controls for the use of artificial intelligence, in a manner that ensures enhancing judicial efficiency and the confidence of litigants.

Keywords: Digital Transformation, Civil Litigation, Electronic Litigation, Legal Challenges, Digital Infrastructure, Judicial Ethics.

المقدمة

اولا فكرة الدراسة: شهد العالم في العقدين الأخيرين طفرة غير مسبوقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان أبرزها بروز الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي كأدوات محورية لإعادة تشكيل مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك المجال القانوني والقضائي. وقد بدأت العديد من الأنظمة القضائية حول العالم في إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن منظومتها لتحقيق العدالة الناجزة، وتسريع الإجراءات، وضمان الشفافية والدقة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة مدى انعكاس هذه التحولات على **إجراءات المرافعات المدنية**، باعتبارها أحد أهم ميادين القانون الإجرائي التي تتعلق مباشرة بحقوق الأفراد وحرياتهم، وتعكس قدرة النظام القضائي على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي. ومع أن هذه التحولات تحمل فرصًا واعدة لتطوير القضاء، إلا أنها تثير في الوقت ذاته تحديات قانونية وتقنية وأخلاقية تتطلب معالجة دقيقة وموازنة متأنية بين مقتضيات التطور وضمانات العدالة.

ثانيًا: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: **إلى أي مدى يسهم الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تطوير إجراءات المرافعات المدنية، وما أبرز التحديات التي تواجه تطبيقه في الواقع العملي؟** ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

1. ما مفهوم الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وما ملامحهما في السياق القانوني؟
2. كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية لتحقيق السرعة والشفافية؟
3. ما أبرز التحديات القانونية، التقنية، والأخلاقية التي تواجه إدماج هذه التقنيات في القضاء المدني؟
4. ما هي التجارب المقارنة التي يمكن الاستفادة منها لتطوير المرافعات المدنية في الدول العربية؟

ثالثًا: أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث من خلال عدة أبعاد:

1. **الأهمية النظرية** :يساهم في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، من خلال الربط بين التطور التكنولوجي وميدان المرافعات المدنية.
2. **الأهمية العملية** :يساعد صناع القرار والسلطة القضائية على فهم الفرص والتحديات التي تطرحها الرقمنة، ووضع سياسات وتشريعات متوازنة تواكب التطور وتحافظ على العدالة.
3. **الأهمية المجتمعية** :يسهم في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء عبر إبراز دور التكنولوجيا في تحقيق العدالة السريعة والفعّالة.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

رابعًا: أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في المجال القانوني.
2. تحليل انعكاسات هذه التقنيات على إجراءات المرافعات المدنية.
3. استعراض أهم التحديات التي تعيق التطبيق الفعّال للذكاء الاصطناعي في القضاء المدني.
4. اقتراح رؤى وتوصيات يمكن أن تسهم في تحسين المرافعات المدنية في ظل التحول الرقمي.

خامسًا: منهجية البحث: اعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية، من أبرزها:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإجراءات المرافعات المدنية. و**المنهج المقارن** عبر استعراض التجارب الدولية والعربية في مجال رقمنة القضاء المدني للاستفادة منها في السياق المحلي. و**المنهج الاستنباطي** لاستخلاص النتائج العملية والتوصيات من خلال الجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية.

سادسًا: هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول الاول الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ودوره في القضاء المدني. **فيما بحث المبحث الثاني** دور الذكاء الاصطناعي في تطوير إجراءات المرافعات المدنية – الواقع والتطبيقات العملية. **وتناول المبحث الثالث** التحديات التي تواجه إدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية (القانونية – التقنية – الأخلاقية).

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأثره في القضاء المدني

يُعَدّ الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي من أبرز مخرجات الثورة التقنية المعاصرة التي فرضت حضورها في مختلف المجالات، ولم يكن مرفق القضاء المدني بمنأى عن هذه التحولات. فقد أسهمت الأدوات الذكية في إحداث نقلة نوعية في كيفية إدارة الدعوى، وتحليل الوقائع، وتبسيط الإجراءات، بما يحقق العدالة الناجزة ويعزز من كفاءة وشفافية العمل القضائي. ويستند هذا المبحث إلى استعراض الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة المركّبة، بدءاً ببيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه وتطوره، مروراً بملامح التحول الرقمي وأبعاده في المجال القضائي، وصولاً إلى تحليل الأثر المشترك الذي يحدثه إدماج التقنيات الذكية والتحول الرقمي في مرفق القضاء المدني، من حيث تسريع الفصل في القضايا وتعزيز ثقة المتقاضين بالمؤسسة القضائية.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي

يُعَدّ الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر الثورة التقنية الحديثة، إذ لم يَعُد مقتصراً على التطبيقات الصناعية والتجارية، بل تجاوزها إلى ميادين الفكر والإدارة والقانون. وتتجلى أهميته في محاكاة القدرات البشرية على التفكير والتحليل والاستنتاج، مما

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

جعله أداة فاعلة في تحديث البنى المؤسسية وتحقيق كفاءة أعلى في الأداء. وفي هذا المطلب سيتم تناول مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي، ثم الوقوف على أبرز خصائصه التي تمنحه تفرّده مقارنة بالأنظمة التقليدية.

الفرع الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) أحد أبرز ابتكارات الثورة التكنولوجية الحديثة، إذ يقوم على محاكاة القدرات الذهنية للبشر من خلال أنظمة وبرمجيات قادرة على التعلم، الاستدلال، واتخاذ القرارات [1: ص15]. ويعرفه بعض الباحثين بأنه العلم الذي يهتم بإنشاء آلات ذكية قادرة على تنفيذ مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا مثل الفهم، التفكير، والتخطيط [2: ص22].

ومن الناحية التقنية، يتضمن الذكاء الاصطناعي تقنيات متعددة مثل: التعلم الآلي، معالجة اللغة الطبيعية، الأنظمة الخبيرة، والتعرف على الأنماط. وقد ساهمت هذه الأدوات في جعل الآلات قادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، وهو ما ينعكس مباشرة على مجال القضاء المدني الذي يتطلب فحص آلاف الوثائق والمستندات [3: ص37].

الفرع الثاني: تطور الذكاء الاصطناعي

بدأ الاهتمام الأكاديمي بالذكاء الاصطناعي منذ خمسينيات القرن العشرين مع تجارب "آلان تورينغ" حول قدرة الآلة على التفكير، ثم تطور تدريجيًا ليشمل الأنظمة الخبيرة في السبعينيات، وصولاً إلى استخدام الخوارزميات المعقدة والشبكات العصبية في الألفية الثالثة [4: ص41]. وتُظهر الدراسات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مقتصرًا على المجالات التقنية بل أصبح أداة فعالة في المجالات القانونية والقضائية [5: ص55].

الفرع الثالث: خصائص الذكاء الاصطناعي

من أبرز خصائص الذكاء الاصطناعي:

1. القدرة على التعلم الذاتي: حيث يمكن للأنظمة الذكية تطوير نفسها بالاعتماد على البيانات الجديدة [6: ص67].
2. السرعة والدقة: إذ يمكنها معالجة ملايين البيانات في ثوانٍ، وهو ما يتجاوز القدرات البشرية [7: ص72].
3. القدرة على التنبؤ: عبر تحليل الأنماط السابقة للوصول إلى قرارات مستقبلية أكثر دقة [8: ص18].
4. إمكانية التوظيف عدة المجالات: مثل القضاء، الطب، الاقتصاد، والتعليم [9: ص103].

المطلب الثاني: التحول الرقمي

يُشكّل التحول الرقمي حجر الزاوية في مشروع تحديث المؤسسات، حيث يُسهم في إعادة صياغة آليات العمل التقليدية وتحويلها إلى نماذج قائمة على التكنولوجيا الرقمية. وفي مرفق القضاء، يفتح هذا التحول آفاقاً واسعة لتسريع الفصل في القضايا، وتبسيط الإجراءات، وتحقيق الشفافية. وسيتم في هذا المطلب التعرف على مفهوم التحول الرقمي بشكل عام، وبيان مجالاته المختلفة داخل المنظومة القضائية، ثم توضيح أهميته في دعم العدالة الناجزة وتعزيز ثقة المجتمع في القضاء.

الفرع الأول: مفهوم التحول الرقمي

التحول الرقمي هو عملية شاملة تهدف إلى إعادة هيكلة الأعمال والخدمات باستخدام التقنيات الرقمية بما يحقق كفاءة أكبر وجودة أعلى [10: ص97]. وفي السياق القضائي، يقصد به استخدام التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات، مثل رفع الدعاوى إلكترونيًا، تبادل المذكرات عبر المنصات الرقمية، واستخدام الأنظمة الذكية لإدارة الجلسات [11: ص10].

الفرع الثاني: مجالات التحول الرقمي في القضاء

يتجلى التحول الرقمي في القضاء عبر:

1. التقاضي الإلكتروني: حيث يتم تسجيل الدعوى وتبادل المستندات إلكترونيًا [12: ص82].
2. المحاكم الافتراضية: التي تتيح عقد الجلسات عبر الوسائط المرئية [13: ص34].
3. إدارة القضايا رقمياً: عبر أنظمة مؤتمتة لإدارة الملفات ومتابعة المرافعات [14: ص61].
4. التنفيذ الإلكتروني للأحكام: باستخدام وسائل تقنية تضمن سرعة التنفيذ ودقته [15: ص 22].

الفرع الثالث: أهمية التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي في مرفق القضاء خطوة استراتيجية لا تقتصر على تحديث البنية التحتية التقنية فحسب، بل تمتد لتعيد تشكيل آليات العمل القضائي برمتها. فأهمية هذا التحول تتجلى أولاً في تقليل التكاليف من خلال الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في تسجيل الدعاوى، وأرشفة الوثائق، وتبادل المذكرات بين الخصوم، وهو ما يقلل الحاجة إلى المعاملات الورقية ويخفض من الأعباء الإدارية والمالية الملقاة على كاهل المحاكم. كما ينعكس ذلك على المتقاضين، إذ تختصر عليهم الإجراءات الروتينية وتخفف من المصاريف المترتبة على الحضور المتكرر إلى المحاكم [16: ص15].

وتبرز أهمية التحول الرقمي كذلك في تسريع البحث في القضايا، إذ تسمح الأنظمة الذكية بإدارة الملفات إلكترونياً بما يقلل من زمن التداول القضائي، ويتيح للقاضي الاطلاع على كافة بيانات الدعوى بضغطة زر، بدلاً من البحث التقليدي في ملفات ورقية متفرقة. وهو ما يؤدي إلى رفع كفاءة النظام القضائي وزيادة معدلات إنجاز القضايا.

أما على صعيد تعزيز الشفافية، فإن اعتماد المنصات الإلكترونية يسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري أو التلاعب بالإجراءات، لأن كل خطوة في الدعوى تصبح موثقة رقمياً وقابلة للتتبع. كما أن المتقاضين يصبحون قادرين على متابعة قضاياهم عبر البوابات الإلكترونية الرسمية، مما يعزز ثقتهم بمرفق القضاء، ويجعل العدالة أكثر قرباً ووضوحاً بالنسبة للمجتمع.

وإلى جانب ذلك، فإن التحول الرقمي يُعد مدخلاً ضرورياً لإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية القضائية. فهذه الأنظمة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن بيئة رقمية مؤهلة توفر لها البيانات الكافية والخدمات المؤتمتة التي تمكّنها من أداء وظائفها بكفاءة. وبذلك يشكل التحول الرقمي الأساس الذي يقوم عليه استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية، وإعداد التقارير الاستشارية، ومتابعة تنفيذ الأحكام، بما يسهم في تطوير العمل القضائي وتحقيق العدالة الناجزة [17: ص48].

وعليه، فإن التحول الرقمي في القضاء ليس خياراً ترفياً أو إجراءً شكلياً، بل يمثل ضرورة حتمية تفرضها متغيرات العصر، وتفتح الباب أمام نقلة نوعية في إدارة العدالة، تجمع بين الكفاءة والشفافية والتطور التقني.

المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القضاء المدني

إن إدماج الذكاء الاصطناعي مع التحول الرقمي داخل المنظومة القضائية لا يمثل مجرد تطور تقني، بل هو نقلة نوعية تؤثر في جوهر العمل القضائي المدني. فهذه الأدوات لا تسهم فقط في تحسين كفاءة المرافعات وتسريع الفصل في القضايا، بل تفتح الباب أمام إعادة النظر في أساليب الإثبات والإجراءات وتوزيع الأدوار داخل العملية القضائية. وفي هذا المطلب سيتم استعراض دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المرافعات المدنية، وبيان أثر التحول الرقمي على هذه المرافعات، ثم تحليل التداخل بين التقنيتين وأثرهما المشترك في تعزيز العدالة.

الفرع الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المرافعات المدنية

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الأدوات الحديثة التي أسهمت في إعادة تشكيل المرافعات المدنية، وذلك من خلال تطوير آليات إدارة القضايا، وتحسين جودة القرارات القضائية، وتسهيل وصول العدالة إلى المتقاضين. فالمرافعة المدنية لم تعد مقيدة حصراً بالإجراءات التقليدية، بل باتت تستفيد من إمكانات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحلها.

أولاً: على مستوى إدارة الدعوى، يتيح الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة لفرز الدعاوى وتصنيفها وفق نوعها وتعقيدها، مما يساعد المحاكم على توزيع القضايا بطريقة أكثر عدلاً وكفاءة [18: ص77]. كما تساهم الأنظمة الذكية في إعداد الجداول الزمنية للمرافعات ومتابعة الملفات بشكل آلي، بما يقلل من التكدس ويعزز من انسيابية الإجراءات [19: ص12].

ثانياً: على مستوى التحليل القانوني، يوفر الذكاء الاصطناعي قدرة كبيرة على معالجة كميات ضخمة من السوابق القضائية والعقود والمذكرات، واستخلاص الأنماط المشتركة بينها. هذه الخاصية تمكن القاضي أو المحامي من الاستناد إلى قاعدة بيانات واسعة ومرتبة، تسهل عملية الاستدلال وتسهم في توحيد التوجهات القضائية [20: ص29]. وقد أكد بعض الباحثين أن هذه التطبيقات لا تلغي دور القاضي، وإنما تعزز من كفاءته وتقلل من احتمالية الخطأ البشري [21: ص103].

ثالثاً: على مستوى الترافع والإثبات، أسهم الذكاء الاصطناعي في إدخال وسائل جديدة مثل تحليل المستندات الإلكترونية واكتشاف التزوير الرقمي، واستخدام تقنيات التعرف على الصوت والصورة كأدلة موثوقة أمام القضاء المدني [22: ص2285]. كما يمكن للأنظمة الذكية التحقق من صحة التوقيعات الإلكترونية والتأكد من موثوقية البيانات الرقمية المقدمة كوسائل إثبات [23: ص14].

رابعاً: على مستوى تعزيز العدالة الناجزة، ساعد الذكاء الاصطناعي في تقليص المدد الزمنية للفصل في القضايا المدنية، عبر تقديم توصيات قانونية مدعومة بالبيانات وتحليلها بشكل فوري [24: ص1116]. هذا الأمر يسهم في تحقيق ما يُعرف بالعدالة الناجزة، حيث يصبح التقاضي أكثر سرعة وفعالية دون المساس بضمانات العدالة أو حقوق الدفاع.

خامساً: على مستوى التنفيذ، يمكن للذكاء الاصطناعي متابعة مراحل تنفيذ الأحكام المدنية بشكل دوري، وإرسال تنبيهات عند التأخير، ورصد أي عقبات تواجه عملية التنفيذ، مما يوفر للقضاة صورة دقيقة عن سير العدالة المدنية في الواقع العملي [25: ص 5].

وبناءً على ذلك، فإن دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المرافعات المدنية يتجاوز مجرد الجانب التقني إلى كونه أداة لإعادة صياغة فلسفة العدالة ذاتها، من خلال الجمع بين السرعة والدقة والشفافية. وهو ما يجعل إدماجه في المرافعات المدنية ضرورة تفرضها متغيرات العصر، لا مجرد خيار تقني إضافي.

الفرع الثاني: دور التحول الرقمي في اجراءات المرافعات المدنية

لقد أحدث التحول الرقمي نقلة نوعية في مرفق القضاء المدني، انعكست بشكل مباشر على طبيعة المرافعات وإجراءاتها، سواء من حيث الشكل أو الجوهر.

أولاً: على مستوى تقديم الدعاوى وإدارتها، أصبح بالإمكان قيد الدعوى إلكترونياً عبر منصات القضاء الرقمي، وإرفاق المستندات وتبادل المذكرات بين الخصوم من خلال وسائل إلكترونية موثقة، مما خفّض بشكل كبير من التكلفة والوقت اللازمين لإجراءات التقاضي [26: ص67]. هذا التحول لم يقتصر على السرعة فحسب، بل عزز من كفاءة إدارة الملفات القضائية وأتاح أرشفتها بشكل يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانياً: على مستوى الشفافية وضمانات العدالة، سمح التحول الرقمي بتمكين المتقاضين من متابعة قضاياهم خطوة بخطوة عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما قلل من احتمالات الفساد أو التلاعب في الإجراءات، وجعل العملية القضائية أكثر وضوحاً وانفتاحاً أمام الأطراف كافة [27: ص92]. وقد انعكس ذلك على تعزيز ثقة الأفراد في القضاء باعتباره أداة لتحقيق العدالة الناجزة.

ثالثاً: على مستوى الترافع والإثبات، أوجد التحول الرقمي أدوات جديدة مثل التوقيع الإلكتروني، والمستندات الرقمية، والتسجيلات الموثقة، التي أصبحت تشكل أدلة معتبرة أمام المحاكم المدنية. كما أن جلسات "التقاضي عن بعد" عبر تقنيات الاتصال المرئي أتاحت للأطراف المشاركة في المرافعة دون التقيد بالحضور المادي، وهو ما أثبت جدواه خصوصاً أثناء الأزمات كجائحة كورونا [28: ص3].

رابعاً: على مستوى تنفيذ الأحكام المدنية، أتاح التحول الرقمي ربط دوائر التنفيذ بالمؤسسات الحكومية والمصارف والسجلات العقارية، مما أدى إلى تسريع عمليات التنفيذ ومنع المماطلة أو التلاعب. فالمحاكم باتت قادرة على متابعة التنفيذ إلكترونياً وإصدار أوامر الحجز والتحويل بشكل مباشر وفوري [1: ص22].

وعليه، فإن أثر التحول الرقمي على المرافعات المدنية لم يكن شكلياً، بل جوهرياً، إذ أسهم في جعل القضاء أكثر كفاءة، وعدالة، وشفافية، مع إرساء بيئة مناسبة لإدماج الذكاء الاصطناعي مستقبلاً. وبذلك أصبح التحول الرقمي أداة لإصلاح العدالة المدنية ومواكبة متطلبات العصر.

الفرع الثالث: التداخل بين الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القضاء المدني

إنّ العلاقة بين التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في القضاء المدني علاقة تكاملية يصعب البحث بينهما إذ يشكل التحول الرقمي البنية التحتية الأساسية التي لا غنى عنها لتوظيف الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات القضائية. فالتحول الرقمي يقوم على إدخال التقنيات الحديثة في إجراءات التقاضي من تسجيل الدعاوى وأرشفة المستندات إلى التبليغات الإلكترونية وإدارة ملفات التنفيذ، وهو بذلك يوفر قاعدة بيانات ضخمة ومنظمة تمثل الوقود الذي تحتاجه خوارزميات الذكاء الاصطناعي للعمل بكفاءة [2: ص 41].

فالذكاء الاصطناعي في القضاء المدني لا يمكنه أن يؤدي وظائفه في تحليل العقود، أو مقارنة السوابق القضائية، أو تقدير التعويضات، بمعزل عن منظومة رقمية متكاملة تتيح له الوصول إلى البيانات بشكل منظم وسريع. ومن هنا يظهر أن التحول الرقمي ليس مجرد تحديث تقني، بل هو شرط سابق ولازم لإدماج أدوات الذكاء الاصطناعي. إذ بدون التحول الرقمي تبقى الأنظمة الذكية عاجزة عن الاندماج في السياق القضائي العملي، كما تبقى العدالة الإلكترونية محدودة الأثر.

ومن ناحية أخرى، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي يعزز من جدوى التحول الرقمي، إذ يضيف له بعداً نوعياً يتمثل في الانتقال من مجرد "أتمته الإجراءات" إلى "تحليل البيانات وصناعة القرار المساعد". ففي الوقت الذي يسرّع فيه التحول الرقمي الإجراءات ويوفر الشفافية، يمنح الذكاء الاصطناعي القاضي قدرة أكبر على استيعاب النصوص والوقائع من خلال تلخيص السوابق، وتقديم توصيات مبنية على تحليل كمي ونوعي للمعطيات القضائية [3: ص56].

وتتجلى مظاهر هذا التداخل بوضوح في القضاء المدني من خلال ثلاث ادوار رئيسية:

- **مرحلة إدارة الدعوى:** حيث يتيح التحول الرقمي تسجيل الدعاوى إلكترونياً وأرشفتها، بينما يقوم الذكاء الاصطناعي بفرزها حسب نوعها وتعقيدها واقتراح آليات تسوية بديلة.
- **مرحلة إصدار الحكم:** يوفر التحول الرقمي قاعدة بيانات للأحكام السابقة، في حين يستعين الذكاء الاصطناعي بهذه القواعد لتوليد ملخصات أو تقديم اتجاهات قضائية مشابهة.
- **مرحلة التنفيذ:** يتيح التحول الرقمي ربط المحاكم بالدوائر الحكومية والمصارف، ويعمل الذكاء الاصطناعي على متابعة التنفيذ وإصدار تقارير ذكية للتأكد من الالتزام بأوامر القضاء.

وبذلك، فإن العلاقة بين التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في القضاء المدني علاقة جدلية قائمة على الاعتماد المتبادل؛ فالتحول الرقمي يُعِدّ البيئة المناسبة، والذكاء الاصطناعي يضيف القيمة التحليلية والعقلانية المتقدمة. هذه العلاقة تضع القضاء أمام تحول جوهري من نموذج تقليدي قائم على الورق والجهد البشري المحدود، إلى نموذج حديث يقوم على البيانات الذكية والتكنولوجيا المتقدمة، مع بقاء القاضي البشري المرجع النهائي لضمان العدالة. [4: ص63].

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير إجراءات المرافعات المدنية – الواقع والتطبيقات العملية

يمثل إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مرفق القضاء المدني نقلة نوعية في بنية المرافعات، حيث يتجاوز الأمر مجرد استخدام الوسائل الرقمية إلى إعادة صياغة جوهر الإجراءات القضائية بما يعزز الكفاءة والشفافية والعدالة. ويُعنى هذا

المبحث ببحث دور الذكاء الاصطناعي في تطوير إجراءات المرافعات المدنية من خلال الوقوف على الأساس القانوني الذي يسمح بدمج هذه التقنيات، ثم تحليل التطبيقات العملية لها في مختلف مراحل الدعوى، وصولاً إلى دراسة الواقع العملي في العراق وما يطرحه من فرص وتحديات أمام هذا التحول[5: ص88].

المطلب الأول: الأساس القانوني لإدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية

يُشكّل الإطار القانوني الأرضية الأساسية لأي إصلاح أو تحديث في المجال القضائي، إذ لا يمكن إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي دون وجود سند تشريعي أو تأويلي يتيح ذلك. وفي السياق العراقي، ورغم أن قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 المعدل لم يتطرق صراحة إلى الذكاء الاصطناعي أو الوسائل الرقمية الحديثة، إلا أن نصوصه العامة فتحت المجال أمام اعتماد الوسائل التقنية في التبليغات، الإثبات، والاستعانة بالخبراء. ومن هنا يبرز هذا المطلب لبحث الإطار التشريعي العام والتوجهات الحديثة في القضاء العراقي التي تشكل المدخل القانوني لإدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية.

الفرع الأول: الإطار التشريعي العام

يُعد قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969 المعدل المرجع الأساسي لتنظيم الإجراءات القضائية في العراق. ورغم أن القانون لم ينص صراحة على استخدام الذكاء الاصطناعي أو الوسائل الرقمية، إلا أن المشرّع أفسح المجال أمام إدخال الوسائل التقنية الحديثة من خلال نصوص عامة تتعلق بوسائل الإثبات، التبليغات، وتبسيط الإجراءات.

المادة (46) من قانون المرافعات المدنية العراقي نصّت على أن التبليغ يمكن أن يتم بطرق مختلفة تضمن وصول الإشعار إلى الخصوم، وهو ما يُمكّن المشرّع من إدماج وسائل التبليغ الإلكترونية كالبريد الإلكتروني والرسائل النصية [6: ص71].

المادة (83) سمحت للمحكمة باستخدام كل الوسائل المتاحة لتمكينها من البحث في الدعوى، وهو ما يفتح الباب أمام الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في فرز المستندات أو مراجعة العقود [7: ص112].

المادة (118) الخاصة بالخبرة، أجازت للمحكمة الاستعانة بأهل الخبرة للفصل في مسائل فنية، ويمكن اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي نوعًا من "الخبير الفني" الذي يقدّم للمحكمة تحليلات دقيقة للبيانات القانونية [8: ص29].

الفرع الثاني: التوجهات الحديثة في القضاء العراقي

أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق تعليمات عدّة منذ عام 2019 لتفعيل "النظام الإلكتروني لإدارة الدعاوى"، حيث أُتيح تسجيل الدعوى إلكترونيًا ومتابعتها عبر منصات رقمية [11: ص25]. وهذا التوجه يمثل الأساس البنيوي الذي يمهد لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل:

1. الأنظمة الخبيرة لدعم القاضي.
2. أنظمة التنبؤ بمواعيد الجلسات وسرعة المبحث.
3. المنصات الذكية لإدارة التبليغات والأرشفة.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية

لا يقف أثر الذكاء الاصطناعي عند الجانب النظري أو القانوني فحسب، بل يتجلى بصورة أكثر وضوحاً في التطبيقات العملية داخل مراحل المرافعة المدنية. فمن تسجيل الدعوى والتبليغات، مروراً بوسائل الإثبات والخبرة القضائية، وصولاً إلى مرحلة إصدار الأحكام وتنفيذها، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة فعالة في اختصار الوقت وتقليل الأخطاء وتعزيز كفاءة العدالة. ويتناول هذا المطلب أبرز هذه التطبيقات العملية، مع بيان كيفية توظيف الأنظمة الذكية في كل مرحلة من مراحل الدعوى.

الفرع الأول: في مرحلة رفع الدعوى

أجاز قانون المرافعات تسجيل الدعوى بموجب عريضة مكتوبة تُقدَّم إلى المحكمة (المادة 47). ومع إدخال النظم الرقمية، أصبح بالإمكان استخدام المنصات الإلكترونية لتسجيل الدعوى وإرفاق المستندات، بما يختصر الوقت ويقلل الأخطاء البشرية [12: ص79]. وقد تم تطبيق هذا فعليًا في بعض المحاكم العراقية التي بدأت اعتماد "البوابة الإلكترونية" لتقديم الدعاوى المدنية.

الفرع الثاني: في مرحلة التبليغ

تُعد التبليغات من أكثر مراحل المرافعات بطئًا وتعقيدًا. المادة (21) من قانون المرافعات المدنية نصّت على وجوب تبليغ الخصوم، إلا أن القضاء العراقي توسّع في اعتماد التبليغ الإلكتروني وفق تعليمات مجلس القضاء الأعلى لعام 2021، حيث يمكن أن يتم عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية [13: ص 44]. وهنا يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في:

1. متابعة عناوين الخصوم بشكل آلي.
2. التحقق من استلام التبليغ إلكترونيًا.
3. جدولة المواعيد بشكل ذكي لتقليل التأخير.

الفرع الثالث: في مرحلة الإثبات

تنص المادة (7) من قانون الإثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979 على قبول جميع وسائل الإثبات ما لم يرد نص بخلاف ذلك. وبذلك يمكن للمحاكم قبول المستندات الرقمية، التسجيلات الإلكترونية، وتقارير الخوارزميات الذكية كوسائل إثبات [14: ص66]. وقد ظهر ذلك جليًا في بعض القضايا المدنية المرتبطة بالعقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية الرقمية.

الفرع الرابع: في مرحلة الخبرة القضائية

تنص المادة (118) من قانون المرافعات على أنه: «للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب الخصوم، الاستعانة بخبير واحد أو أكثر إذا رأت أن في ذلك فائدة للفصل في النزاع». هذه المادة تعطي للمحكمة سلطة تقديرية واسعة في اللجوء إلى الخبراء كلما كان النزاع يتضمن مسائل فنية أو تقنية أو متخصصة تتجاوز المعرفة القانونية المجردة.

ومع تطور التكنولوجيا، يمكن النظر إلى الأنظمة الخبيرة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي كامتداد لهذا المفهوم؛ إذ تقوم بدور "الخبير الافتراضي" الذي يقدم تحليلات متعمقة قد تفوق في دقتها وسرعتها ما يقدمه الخبير البشري [15: ص34].

ومن أبرز صور هذه التطبيقات:

1. تحليل العقود المدنية المعقدة.
2. مقارنة السوابق القضائية.
3. تقدير الأضرار والتعويضات باستخدام النماذج الذكية.

الفرع الخامس: في مرحلة إصدار الأحكام وتنفيذها

رغم أن إصدار الحكم القضائي يظل – بنص القوانين الوطنية والأعراف القضائية – اختصاصاً حصرياً للقاضي البشري، لما يمثله من سلطة سيادية تعكس إرادة العدالة، إلا أن التطور التقني جعل الذكاء الاصطناعي يدخل كأداة مساعدة واستشارية في هذه المرحلة. فالمادة (118) من قانون المرافعات، التي أجازت للمحكمة الاستعانة بالخبراء، يمكن تفسيرها على نحو يسمح بدمج أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن هذا الدور الاستشاري، دون المساس باستقلال القاضي أو بحصرية وظيفته في إصدار الحكم [16: ص27].

يمكن للأنظمة الذكية أن تقدم للقاضي قاعدة معرفية واسعة تساعده على تكوين قناعته، من خلال:

1. إعداد ملخصات آلية للسوابق القضائية.
2. تحليل الأدلة الرقمية في النزاعات الحديثة.
3. اقتراح صيغ صلح أو حلول وسطية استنادًا إلى بيانات تاريخية [17: ص59].

وبعد صدور الحكم، تبدأ مرحلة التنفيذ التي لا تقل أهمية عن الحكم نفسه، وهنا يتجلى دور الأنظمة الذكية في:

1. إدارة ملفات التنفيذ إلكترونيًا.
2. الرقابة على التزام الأطراف.
3. تقليل المماطلة والتلاعب عبر ربط الأنظمة بالقواعد البيانية الحكومية [18: ص82].

من الناحية القانونية، يظل الحكم القضائي فعلاً إنسانياً خالصاً لا يجوز أن يصدر عن خوارزمية، حتى لا تتحول العدالة إلى عملية آلية تفتقر إلى البعد الإنساني والأخلاقي. ومع ذلك، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي كـ "خبير افتراضي" ينسجم مع نص المادة (118) التي أباحت للمحكمة الاستعانة بالخبراء متى كان النزاع يتطلب ذلك [19: ص19]. وبالتالي فإن هذه الأنظمة ليست بديلاً عن القاضي وإنما أدوات مساعدة في خدمة العدالة.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

المطلب الثالث: الواقع العملي في العراق – التحديات والفرص

رغم التطور الملحوظ في مجال رقمنة القضاء على المستوى العالمي، فإن الواقع العملي في العراق ما زال في طور التجربة الأولية. فقد اتخذ مجلس القضاء الأعلى خطوات نحو اعتماد الأنظمة الإلكترونية لإدارة الدعاوى، لكن إدماج الذكاء الاصطناعي ما زال يواجه قيوداً تشريعية وتقنية وأخلاقية. وفي المقابل، يتيح هذا الواقع فرصاً مهمة لتطوير منظومة المرافعات المدنية وتحقيق العدالة الناجزة. ومن هنا يسعى هذا المطلب إلى تحليل الواقع العملي في العراق، واستعراض أبرز الفرص المتاحة، والتحديات التي تحول دون التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية [20: ص38].

الفرع الأول: الواقع العملي

بدأ العراق خطوات متواضعة في مجال رقمنة القضاء عبر اعتماد النظام الإلكتروني لإدارة الدعاوى في بعض المحاكم ببغداد والبصرة [21: ص 1040]. كما تم إطلاق تجربة "المحكمة الافتراضية" في بعض القضايا التجارية البسيطة. إلا أن إدماج الذكاء الاصطناعي ما زال في مراحله الأولى ويحتاج إلى بيئة تشريعية وتقنية أكثر تكاملاً.

في العراق، ما زال إصدار الأحكام القضائية يتم حصراً بواسطة القاضي البشري، ولم يصل النظام القضائي بعد إلى مرحلة تمكين الذكاء الاصطناعي ليكون جزءاً رسمياً من عملية صناعة القرار القضائي. ومع ذلك، هناك بعض الخطوات العملية التي بدأت تشكل أرضية صالحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المستقبل، وذلك من خلال التحول الرقمي الذي يقوده مجلس القضاء الأعلى.

اولا: إصدار الأحكام

القاضي العراقي ما زال المرجع النهائي في إصدار الحكم، وفقاً لقانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 المعدل، الذي لم يتضمن أي نصوص صريحة عن الذكاء الاصطناعي.

لكن عملياً، هناك توجه لاستخدام النظم الحاسوبية في أرشفة السوابق القضائية، مما يتيح للقضاة الرجوع إليها بسهولة. ومع تطوير هذه الأنظمة، يمكن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي لتلخيص الأحكام أو اقتراح اتجاهات قضائية. وفي الوقت الحالي، لم تُعتمد بعد أنظمة "**الخبير الافتراضي**" بشكل رسمي، لكن يُنظر إليها كخيار مستقبلي خاصة في القضايا المدنية ذات الطابع الفني المعقد (مثل المنازعات التجارية أو المصرفية) [22: ص2289].

ثانيًا: تنفيذ الأحكام

دائرة التنفيذ العراقية تتبع نظاماً إدارياً تقليدياً يعتمد على المأمورين والموظفين، لكن جرى خلال السنوات الأخيرة إدخال أنظمة إلكترونية لإدارة ملفات التنفيذ، مثل متابعة قضايا الحجز على الأموال أو نقل الملكية العقارية عبر الربط مع السجلات العقارية والمصارف [23: ص21].

هذه الخطوة تمثل بداية للتحول نحو أنظمة ذكية، بحيث يمكن مستقبلاً تطويرها لتصبح قادرة على تتبع تنفيذ الأحكام بشكل آلي، وإصدار تنبيهات عند التأخير، وتوليد تقارير دقيقة للقضاة حول نسبة إنجاز ملفات التنفيذ.

هناك مشاريع تجريبية في بعض المحاكم العراقية لاستخدام النظام الإلكتروني الموحد في القيد والتبليغات، وهو ما يفتح المجال لاحقاً لإدماج الذكاء الاصطناعي في تتبع مراحل التنفيذ وتوقع العقبات [24: ص1127].

إذن، يمكن القول إن الواقع العملي في العراق ما زال في مرحلة أولية تقتصر على التحول الرقمي وأرشفة السوابق وإدارة ملفات التنفيذ إلكترونياً، لكن المادة (118) من قانون المرافعات يمكن أن تُفسَّر في المستقبل بحيث تتيح إدخال الذكاء الاصطناعي كـ "خبير قضائي افتراضي" في مرحلة إصدار الأحكام، وكأداة فعّالة في مرحلة التنفيذ [25: ص9].

الفرع الثاني: التحديات والفرص

يواجه التحول الرقمي في مختلف قطاعات الدولة تحديات عدة لعل اهمها قصور التشريعات والبنية التحتية اضافة الى التحديات الاخلاقية وضعف الامكانيات البشرية، نوجزها بما يلي:

1. قصور التشريعات: إذ لا توجد نصوص صريحة تنظم دور الذكاء الاصطناعي في المرافعات.
2. ضعف البنية التحتية التكنولوجية: خاصة في المحاكم خارج بغداد [26: ص98]
3. التحديات الأخلاقية: مثل حماية سرية البيانات وضمان حياد الخوارزميات [27: ص11].

الا ان هذه التحديات تفتح افاق لفرص عدة وكما يلي:

1. تسريع المبحث في القضايا المدنية وتقليل التكدس.
2. تحسين جودة الأحكام من خلال دعم القاضي ببيانات دقيقة.
3. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في المحاكم [28: ص75].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه إدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية

إن إدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية يُعد خطوة مهمة نحو تحديث القضاء وتطويره بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، إلا أن هذا الإدماج لا يخلو من تحديات متعددة الأبعاد، يمكن تصنيفها إلى تحديات قانونية، تقنية، وأخلاقية.

المطلب الأول: التحديات القانونية

تُعد التحديات القانونية من أبرز المعوقات أمام إدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية، إذ أن البنية التشريعية الحالية لم تُصمم في الأصل لاستيعاب الأدوات الرقمية أو النظم الذكية. ويثير ذلك جملة من الإشكالات، بدءاً من غياب النصوص التشريعية الصريحة، مروراً بتحديد حجية المستندات الرقمية في الإثبات، وصولاً إلى إسناد المسؤولية عن الأخطاء الناشئة عن استخدام الأنظمة الذكية، فضلاً عن التوفيق بين علانية الجلسات وضمانات الدفاع في ظل المحاكم الافتراضية.

الفرع الأول: غياب النصوص التشريعية الصريحة

رغم وجود إطار عام في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969 المعدل يسمح باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، إلا أن المشرع لم ينص صراحة على استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية [1: ص 35]. هذا

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

الغياب يثير إشكاليات تتعلق بمدى حجية الأدلة الرقمية، أو مشروعية الاستعانة بخوارزميات في مرحلة الخبرة القضائية [2: ص49].

الفرع الثاني: حجية المستندات الرقمية

ينص قانون الإثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979 على اعتماد المحررات الرسمية والعرفية كأدلة، لكنه لم يوضح بجلاء مكانة المحررات الإلكترونية والتواقيع الرقمية. وهذا يخلق إشكالية عند تقديم المستندات المستخرجة عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي كأدلة في المرافعات المدنية [3: ص77].

الفرع الثالث: مسؤولية الأخطاء الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

من التحديات الجوهرية تحديد المسؤولية القانونية في حال صدور خطأ عن النظام الذكي المستخدم في المرافعات. هل تقع المسؤولية على عاتق القاضي الذي استند إلى التوصية، أم على الشركة المصممة للنظام، أم على المشرّع الذي أجاز استخدامه؟ [5: ص92]. وتُظهر الدراسات المقارنة أن هذا الإشكال مطروح في تشريعات عدة مثل فرنسا وألمانيا [7: ص136].

الفرع الرابع: مبدأ علانية الجلسات وضمانات الدفاع

يُخشى أن يؤدي الإفراط في استخدام المحاكم الافتراضية والأنظمة الذكية إلى تقليص حضور الأطراف الفعلي أو انتقاص بعض ضمانات الدفاع المكفولة بالدستور العراقي (المادة 19 من الدستور العراقي لعام 2005)، والتي تنص على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للجميع" [8: ص58].

المطلب الثاني: التحديات التقنية

لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دوره في المرافعات المدنية ما لم تتوافر بيئة تقنية متطورة قادرة على استيعاب هذه النظم. غير أن الواقع العراقي يكشف عن عقبات جوهرية، أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ومخاطر أمن المعلومات، ومحدودية الكوادر البشرية المؤهلة، إلى جانب صعوبة التكامل مع الأنظمة القائمة. وهذه التحديات التقنية تشكّل عائقاً عملياً يحول دون التطبيق الفعلي للذكاء الاصطناعي داخل المحاكم

الفرع الأول: ضعف البنية التحتية التكنولوجية

يُعد ضعف شبكات الإنترنت وقلة التجهيزات التقنية في العديد من المحاكم العراقية من أبرز العقبات التي تعرقل إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء [11: ص37].

الفرع الثاني: أمن المعلومات وحماية البيانات

يمثل الحفاظ على سرية بيانات المتقاضين تحديًا أساسيًا، إذ قد يؤدي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى تعرض بيانات القضايا للاختراق أو التسريب [12: ص95]. وتؤكد أبحاث أن الثقة في الأنظمة الذكية القضائية لا يمكن أن تتحقق دون وضع معايير صارمة للأمن السيبراني [11: ص234].

الفرع الثالث: محدودية الكوادر البشرية المؤهلة

يتطلب إدماج الذكاء الاصطناعي تدريب القضاة والموظفين على استخدام هذه الأنظمة. إلا أن ضعف الثقافة الرقمية لدى الكوادر القضائية العراقية يمثل عائقًا جوهريًا [1: ص 39].

الفرع الرابع: صعوبة التكامل مع الأنظمة القائمة

تفتقر بعض المحاكم العراقية إلى قواعد بيانات رقمية متكاملة، مما يصعّب على أنظمة الذكاء الاصطناعي الوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة لإصدار توصيات موثوقة [12: ص 85].

المطلب الثالث: التحديات الأخلاقية

إلى جانب العقبات القانونية والتقنية، يبرز البعد الأخلاقي باعتباره أحد أخطر التحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية. فالتساؤلات تدور حول مدى حياد الخوارزميات، وغياب الشفافية في آليات عملها، فضلاً عن احتمال تقليص الدور الإنساني للقاضي، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر تمس جوهر العدالة. كما أن حماية الخصوصية الفردية في ظل تحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية تمثل هاجساً لا يمكن تجاهله في أي تطبيق عملي للذكاء الاصطناعي داخل القضاء.

الفرع الأول: حياد الخوارزميات

يُثار التساؤل حول مدى حياد أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ قد تعكس الخوارزميات انحيازًا مبرمجًا عن قصد أو غير قصد، وهو ما قد يؤثر على عدالة الأحكام [13: ص52].

الفرع الثاني: الشفافية والمساءلة

يُعرف هذا التحدي بمشكلة "الصندوق الأسود"، حيث لا يتمكن القاضي أو المحامي من معرفة الأسس الدقيقة التي اتخذ النظام بناءً عليها توصيته [27: ص102]. ويثير ذلك إشكالية في مساءلة النظام أو مبرمجيه عند وقوع خطأ.

الفرع الثالث: تقليص الدور الإنساني للقاضي

رغم أن الذكاء الاصطناعي يساعد القاضي على اتخاذ قرار أكثر دقة، إلا أن الإفراط في الاعتماد عليه قد يؤدي إلى تقليص الدور الإنساني للقاضي، وهو جوهر العدالة التي تقوم على ضمير القاضي وحسه القانوني [20: ص 43].

الفرع الرابع: حماية الخصوصية الفردية

يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي تحليل بيانات شخصية وحساسة للأطراف، مثل العقود المصرفية، البيانات الطبية، أو المعاملات المالية. وهنا يظهر الخوف من انتهاك الخصوصية، خاصة في ظل غياب إطار قانوني عراقي صارم لحماية البيانات [1: ص 42].

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات

من خلال ما سبق دراسته وتحليله في الفصول السابقة، يمكن الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية، أهمها:

1. **أهمية الذكاء الاصطناعي في العدالة المدنية** :تبين أن إدماج الذكاء الاصطناعي في المرافعات المدنية يساهم في تسريع المبحث في القضايا، وتخفيف العبء عن القضاة، وتحسين دقة إدارة الدعوى، بما ينسجم مع مبدأ العدالة الناجزة.
2. **التحول الرقمي كضرورة لا خيار** :أثبتت التجارب القضائية المقارنة، ولا سيما في بعض الدول الأوروبية والآسيوية، أن التحول الرقمي لم يعد رفاهية، بل أصبح أداة أساسية لضمان استمرارية القضاء، خاصة بعد جائحة كورونا.
3. **قصور الإطار القانوني العراقي** :على الرغم من أن الدستور العراقي لسنة 2005 أكد على ضمان العدالة والمساواة أمام القضاء، إلا أن التشريعات الحالية، مثل قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969، لم تتضمن نصوصاً صريحة تعالج موضوع التقاضي الإلكتروني أو استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم، مما يشير إلى وجود فراغ تشريعي.
4. **التحديات متعددة الأبعاد** :برزت تحديات قانونية (غياب تشريعات واضحة)، تقنية (ضعف البنية التحتية الرقمية)، وأخلاقية (مخاطر التحيز والتمييز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي)، وهو ما يحد من سرعة تطبيق هذه الأدوات في النظام القضائي العراقي.
5. **التجارب الدولية كنموذج** :الدول التي سبقت في هذا المجال – مثل إستونيا التي اعتمدت "القاضي الإلكتروني" – أثبتت أن إدماج الذكاء الاصطناعي لا يلغي دور القاضي البشري، بل يعزز قدرته ويمنحه أدوات مساعدة لتسريع إجراءات العدالة.

ثانيًا: المقترحات

استناداً إلى ما سبق، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز إدماج الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في المرافعات المدنية بالعراق:

1. **تحديث التشريعات الوطنية** :ضرورة تعديل قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969، بحيث يتضمن نصوصاً صريحة تنظم إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتحدد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن العدالة.
2. **إصدار قانون خاص بالتقاضي الإلكتروني** :يتناول تعريف الدعوى الإلكترونية، وإجراءات رفعها، وتبادل المذكرات إلكترونياً، وضوابط الإثبات الرقمي، مع وضع قواعد خاصة لحماية سرية البيانات.
3. **تطوير البنية التحتية الرقمية للمحاكم** :من خلال توفير منصات إلكترونية آمنة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لإدارة القضايا، وجدولة الجلسات، وتقديم المذكرات، بما يقلل من التأخير والتكدس القضائي.
4. **تدريب الكوادر القضائية** :تأهيل القضاة والمحامين وأعضاء الادعاء العام عبر برامج تدريبية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي لضمان حسن توظيف هذه الأدوات.
5. **الرقابة على الخوارزميات** :إنشاء هيئات قضائية – تقنية مشتركة تتولى مراجعة الخوارزميات المستخدمة في القضاء للتأكد من خلوها من التحيز وضمان توافقها مع المبادئ الدستورية.

6. **تعزيز التعاون الدولي** :الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء، من خلال عقد شراكات مع مؤسسات قضائية عالمية.
7. **ضمان البعد الأخلاقي** :وضع مدونات سلوك وقواعد أخلاقية تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، بما يضمن حماية حقوق الإنسان وصون كرامة المتقاضين.

يتضح مما سبق أن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي يمثلان فرصة تاريخية لتطوير النظام القضائي العراقي وجعله أكثر عدالة وفعالية، لكن هذه الفرصة لا تخلو من تحديات. إن إدماج هذه الأدوات في القضاء المدني يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تجمع بين الإصلاح التشريعي والتطوير التقني والتأهيل البشري. كما أن نجاح التجربة العراقية في هذا المجال سيكون رهيناً بقدرتها على المواءمة بين مقتضيات الحداثة التكنولوجية وضمانات العدالة الإنسانية، بحيث يبقى القاضي البشري هو محور العملية القضائية، ويظل الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدة لا بديلاً.

المصادر

[1] بونيه، آلان. الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993.

[2] ثائر، محمد محمود، وعطيات، صادق فليح. مقدمة في الذكاء الاصطناعي، مكتبة المجتمع العربي، 2006.

[3] عفيفي، جهاد. الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ط1.

[4] إبراهيم، خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني في الدعوى الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، 2008.

[5] عبد العزيز، فاطمة. دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، دار النهضة العلمية للنشر والتوزيع، 2023.

[6] الترساوي، محمد عصام. تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2013.

[7] عطية، راندا إسماعيل. آليات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، دار الكتب والدراسات العربية،2022.

[8] عباس، نصيف جاسم. التقاضي عن بعد: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية،2017.

[9] إبراهيم، أحمد محمد. المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، المتحدة للنشر والتوزيع ، 2022.

[10] عواض، يوسف سيد. خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2012.

[11] عثمان، أحمد علي. انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2025.

[12] العمراني، أكرم أحمد. الذكاء الاصطناعي ودوره في القضاء الجنائي، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، المانيا، 2023.

[13] العريمي، حمد علي، وآخرون. تأثير الذكاء الصناعي على جودة الخدمات الحكومية في سلطنة عمان، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،2023.

[14] أوتاتي، صفاء. المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2012.

[15] Bonnet, A. La responsabilité de fait du l'intelligence artificielle، master is thesis، 2014-2015.

[16]Cui, X. The Internet of Things، complexity، 2021.

[17]Cui, Y. Artificial intelligence and judicial modernization، springer nature، 2020.

[18]Levmore, S., & Fagan, F. The impact of artificial intelligence، southern California law review،2019.

[19]Dastagir, G., Rizvi, I. S., & Lal, S. Application of AI in improving judicial flow، Pakistan journal of international،2023.

[20]Malek, A. M. Criminal courts in AI، springer nature –al& ethics،2022.

[21]Nambisan, S. Digital entrepreneurship، sage publications، 2017.

[22]Nowotko, M. AI in judicial application، procedia computer،2021.

[23]Said, G., et al. Adapting legal systems to AI، international journal of cyber law،2023.

[24]Sourdine, T. Judge v Robes، unsway law journal،2018.

[25]Sobering, A., & Sunshine, T. Artificial intelligence in the criminal justice system، Atlantis press،2020.

[26] Xu, Z. Human judges in the era of AI، Taylor & Francis group، 2022.

[27]Zalnieriute, M. Courts and technology، Cambridge university press،2026

[28]Thomas, J. Artificial intelligence in court، rets Kraft – Copenhagen journal of legal studies، 2018.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153